سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٤)

# بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية القضايا والمعوقات الحاكمة

يوليو ٢٠٠٣

# فريق البحث

| | |
|---|---|
| ١- أ.د. مصطفى أحمد مصطفى | الباحث الرئيسى |
| ٢- أ.د. ابراهيم حسن العيسوى | مستشار الدراسة |
| ٣- أ.د. محمد على نصار | عضو فريق البحث |
| ٤- أ.د. سيد محمد عبد المقصود | عضو فريق البحث |
| ٥- د . أحمد عبد العزيز البقلى | عضو فريق البحث |
| ٦- أ.د. محمد عزت عبد الموجود | عضو فريق البحث (من خارج المعهد) |
| ٧- أ.د. على على حبيش | عضو فريق البحث (من خارج المعهد) |
| ٨- أ.د. محمد رؤوف حامد | عضو فريق البحث (من خارج المعهد) |
| ٩- أ. أحمد السمان | عضو فريق البحث (من خارج المعهد) |
| ١٠- أ. عبد السلام محمد السيد | مساعد فريق البحث |
| ١١- أ. داليا احمد ابراهيم | مساعد فريق البحث |
| ١٢- أ. مريم رؤوف فرح | مساعد فريق البحث |
| ١٣- أ. نيفين عبد العزيز حسن | مساعد فريق البحث |
| ١٤- أ. محمد حمدى المسلمانى | مساعد فريق البحث |
| ١٥- أ. عبد الحكم عبد السميع رمضان | مساعد فريق البحث (من خارج المعهد) |

**سكرتارية البحث:**

١- السيدة / ناهد سيد الحويرى

٢- السيدة / وفاء عبد الرحيم الصيفى

## فهرس المحتويات


| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| تمهيـــــــــد | و |
| المحور الأول : التعليم والبطاله | |
| ١. الجودة النوعية فى التعليم " قضية حاكمة وفريضة غائبة " | |
| مقدمة | ٣ |
| ١. ١ تعريف الجودة النوعية | ٥ |
| ١. ٢ لماذا الإهتمام بالجودة النوعية فى التعليم | ٦ |
| ١. ٣ مؤشرات الجودة النوعية فى التعليم | ١١ |
| ١. ٤ معدلات الإنفاق على عناصر الجودة النوعية | ١٢ |
| ١. ٥ ضعف الجودة النوعية فى أنظمة التعليم العربية | ١٧ |
| ١. ٦ الجودة النوعية للتعليم وبناء القدرات لزيادة النمو الاقتصادى | ١٩ |
| ١. ٧ نحو سياسات أفضل | ٢٣ |
| مراجع الفصل الأول | ٢٥ |
| ٢. قضية قصور التشغيل " البطالة وعلاقتها بجودة التعليم " فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية | |
| مقدمة | ٢٩ |
| ٢ قضية البطالة " قصور التشغيل " والتعليم فى مصر | ٣٠ |
| ٣ واقع حال القدرات البشرية المصرية | ٣٣ |
| ٣. ١ سكان مصر " الموارد البشرية " | ٣٣ |
| ٢. ٢. قوة العمل المصرية ١٥ سنه فأكثر | ٣٤ |
| ٣. ٢. ١ تطور حجم قوة العمل ٧٦ - ١٩٩٦ | ٣٤ |
| ٣. ٢. ٢ درجة مساهمة قوة العمل المصرية فى النشاطالاقتصادى | ٣٥ |
| ٢. ٢. ٣ عدد المشتغلين | ٣٦ |
| ٢. ٢. ٤ المشتغلين حسب الريف والحضر | ٣٧ |

الصفحة


| | | |
|---|---|---|
| ٤ | تطور البطالة فى مصر " أو قصور التشغيل " | ٣٨ |
| | ٤. ١ تطور حجم البطالة | ٣٨ |
| | ٤. ٢ هيكل البطالة | ٣٨ |
| | ٤. ٢. ١ البطاله حسب النوع | ٣٨ |
| | ٤. ٢. ٢ البطاله حسب الريف والحضر | ٣٩ |
| | ٤. ٢. ٣ البطاله حسب السن | ٤٠ |
| | ٤. ٢. ٤ البطاله حسب مرات التعطل | ٤١ |
| | ٤. ٢. ٥ البطاله حسب المستوى التعليمى | ٤١ |
| ٥ | قضية قصور أو نقص التشغيل فى الخطط الخمسية للتنمية | ٤٥ |
| | ٥. ١ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٣- ٨٦/٨٧ | ٤٥ |
| | ٥. ٢ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٨٧/٨٨- ٩١/ ٩٢ | ٤٦ |
| | ٥.. ٣ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٩٢/ ٩٣ - ٩٦/ ٩٧ | ٤٦ |
| ٦ | نحو إطار " توجهات لسياسة " للتغلب على مشكلة البطاله | ٤٨ |
| | ٦. ١ توجهات " سياسات " تنمية الطلب | ٤٩ |
| | ٦. ٢ توجهات " سياسة" تهذيب العرض | ٤٩ |
| | ٦. ٣ العنايه بالطلب الخارجى على العماله المصريه | ٥٠ |
| ٧ | جودة التعليم وتأهيل القدرات البشريه المصريه هو التحدى | ٥٠ |
| | مراجع الفصل الثانى | ٥٢ |


المحور الثانى : بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية


| | | |
|---|---|---|
| ٣. | " العلم والتكنولوجيا كقضايا حاكمه " | |
| | مقدمة | ٥٣ |
| | ٣. ١ أنشطة العلم والتكنولوجيا | ٥٤ |
| | ٣. ١. ١ تقسيم أنشطة العلم والتكنولوجيا | ٥٤ |
| | ٣. ١. ٢ مشروعات البحث والتطوير | ٥٦ |

٣. ١. ٣ مفهوم التكنولوجيا والنقل الحقيقى لها ٥٦
٣. ١. ٤ إنتاج التكنولوجيا وإحتكار القله ٥٧
٣. ١. ٥ علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع ٥٨
٣. ١. ٦ الأنشطة الوطنيه للعلم والتكنولوجيا ٠٠ و ٠٠ المعرفه ٥٩
٣. ١. ٧ البحث العلمى فى مصر ٦٠
٣. ٢. مجالات وآليات تنمية القدرات والكفاءات العلميه والتكنولوجية ٦٢
٣. ٢. ١ الإصلاح المؤسسى لبنية العلم والتكنولوجيا ٦٤
٣. ٢. ٢ الموارد ٦٤
٣. ٢. ٣ تعظيم العوائد من إسهامات مؤسسات البحث والتطوير ٦٥
٣. ٢. ٤ الإبتكار والتنافسية كأساس لإستراتيجية التصدير ٦٥
٣. ٢. ٥ نقل التكنولوجيا ٦٦
٣. ٢. ٦ التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة والمشروعات العلميه الكبيرة ٦٧
٣. ٢. ٧ التعاون الدولى ٦٧
٣. ٢. ٨ تكامل العلم والتكنولوجيا مع نسيج الحياه المصريه ٦٨
٣. ٢. ٩ الإنماء المعرفى وأخلاقيات المعرف العلميه والتكنولوجية ٦٩
٣. ٢. ١٠ الإنتاج ٦٩
٣. ٢. ١١ الموارد الطبيعية ٦٩
٣. ٢. ١٢ تنمية البيئة المحلية والإقليمية ٧٠
٣. ٢. ١٣ الموضوعات القومية الكبرى ٧٠
٣. ٢. ١٤ الحاجات الأساسيه ٧٠
٣. ٢. ١٥ البيئة ٧٠
٣. ٢. ١٦ البحوث الأساسيه ٧٠
٣. ٢. ١٧ البنية الأساسية للبحث العلمى والتكنولوجيا ٧٠
٣. ٢. ١٨ تجانس البيئة التشريعية ٧٠
المراجع ٧٢

صفحة

## المحور الثالث : القدرات البشريه والإبداع


٤. الإبداع المجتمعى

٤. ١ الخلفيات ٧٦

٤. ٢ رؤى تعريفيه للإبداع المجتمعى ٧٦

٤. ٣ الحاجه والضرورة للإبداع المجتمعى ٧٨

٤. ٤ المتطلبات المنظومية والآليات ٧٨

٤. ٥ النماذج والأمثلة ٨١

٤. ٦ فوائد الإبداع المجتمعى ٨٣

٤. ٧ إستنتاج عام ٨٤

مراجع الفصل الرابع ٨٥

٥. تنمية القدرات البشريه تجاه الإبداع

مقدمة ٨٧

٥. ١ التحديات من حولنا ٨٨

٥. ٢ مدخل منظومى تنموى ٩٤

٥. ٣ المعوقات ١٠٦


## المحور الرابع : الإعلام ـ مجتمع المعرفة ـ تمكين المهمشين


٦. الإعلام " قضية بناء وتنمية القدرات البشريه المصرية نحو مجتمع المعرفة والثقافة العلميه

مقدمة ١١٢

٦. ١ الجهود العلمية المبذولة لتأمين دور الإعلام فى نشر المعرفه والثقافة ١١٤

٦. ٢ نحو مجتمع المعرفة ١١٦

٦. ٣ تشجيع الثقافة العلمية ١١٩

خاتمة الفصل ١٢٤
مراجع الفصل السادس ١٢٦
٧. قضية تمكين المهمشين ١٣٠
مقدمة ١٣١
٧. ١ الإطار النظرى ١٣١
٧. ١. ١ الإتجاهات النظرية لتفسير المهمشين ١٣١
٧. ١. ١. ١ الإتجاه الوظيفى والماركسى ١٣١
٧. ١. ١. ٢ الإقترابات التقليدية فى دراسة المهمشين ١٣٢
٧. ١. ١. ٣ البيئة المادية للمهمشين ١٣٦
٧. ٢ نماذج من المهمشين ١٤١
٧. ٢. ١ المتعطلون ١٤١
٧. ٢. ٢ عمالة الأطفال ١٤٢
٧. ٢. ٣ القطاع غير الرسمى ١٤٣
٧. ٢. ٤ المتسولون ١٤٤
٧. ٢. ٥ الأطفال المشردون وأطفال الشوارع ١٤٥
**٧. ٣ مقترح لوضع آليات تمكين المهمشين** ١٤٥
مراجع الفصل السابع ١٤٨
الخاتمة ... بناء وتنمية القدرات البشرية المصريه - من أين نبدأ ؟ . ١٥٠

## تمهيد

إن بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية هو المكافئ الموضوعى والعملى لبناء وتنمية القوة الذاتية التى تنصب أساساً على تنمية الثروة البشرية التى تظل ميزة نسبيه يجب أن تتحول إلى قدرة تنافسية . إن هذه الثروة البشرية منذ فجر التاريخ كانت وستبقى الملاذ لأنهم خير أجناد الأرض وهى الرصيد للسنوات العجاف التى إتسمت بالقحط والكساد والإنكماش .

إن المؤشر العددى لهذه الثروة والتزايد السنوى لهذه القوة يجب تحويلها من مشكلة تستلزم العمل للحد منها لإبتلاعها كل ما تنجزة عملية التنمية من عوائد إلى تدعيم هذه الثروة بخبرات وقدرات عالية تمكن من توفير فرص عمل جديدة ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تجويد عملية التعليم ، والقضاء من خلال ذلك على البطالة ، وإيلاء مشكلة البحث العلمى والتكنولوجيا ما تستوجبه من إهتمام بالغ ، والمشاركة فى الإبداع المجتمعى والإبتكار الفكرى والذهنى والعقلى للفرد ، وتعزيز نشر الثقافة العلمية ودفع مجتمع المعرفة وإعادة منهجه عملية الإعلام ، وتقوية الحلقة الهشه فى نسيج المجتمع لتمكين المهمشين .. الخ .

أهم الضرورات التى ذكرناها – كقضايا ومعوقات حاكمه – تفصح عن ما تمثله من أولوية مطلقة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية اليوم وغداً نظراً لما يتطلبه ويتضمنه كل ذلك من علاقة وإتصال بالقيم والإتجاهات وأنماط السلوك وأساليب الإنتاج والإستهلاك وإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادى ، الأمر الذى يتطلب تغييراً فى أعمق جذور ثقافة المجتمع السائدة حتى الآن وسلوكياته ليس فقط تجاه التعليم ومتطلباته وأهداف ووسائل ضبط جودته وتقويمه إنما ينسحب الأمر على البحث العلمى والتنمية التكنولوجية وكذلك على تأصيل فكر وسلوك وثقافة الإبتكار والإبداع الجماعى والفردى والدور الذى لا يعتبر مستكملاً فى هذا السياق لوسائل ومناهج الإعلام المؤصل لثقافة العلم ومجتمع المعرفة وتمكين المهمشين لأن ذلك كله وثيق الصلة ببنية المهن فى المجتمع ، إن ذلك ليس مطلوباً لذاته ، ولا لتغيير خريطة المجتمع ، إنما هو مطلوب لتغيير موقعنا على الخريطة العالمية .

قد يكون من أوجب الواجبات علينا بعد كل الزلازل التى نشهدها بمنطقتنا على الساحة السياسية – الاقتصادية – الأمنيه – الثقافية أن تحصن المنظومة المجتمعية لبناء القوة اللازمة بغير ضجيج ( أو عنتريات ) لأن التركيز الأساسى هو التركيز الذى ينصب على مواطن القوة الكامنة فى البشر والمكان والزمان ، ولأن الإرهاصات حولنا تشى بتحولات قادمة إلينا إن لم نستعد لها ونعمل على مواءمة أنفسنا معها فإنها ستفرض علينا ، وهنا تبرز أهمية التحول من التشدق بأننا نملك ميزة نسبيه لتصبح قدرة تنافسية حقيقية . لننظر إلى بلاد غيرنا على سبيل المثال فاليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها من الدول التى لا تملك موارد طبيعية كثيرة وإستيرادها المتمثل فى البترول والفحم والغاز والحديد والمواد الطبيعية الأخرى كثيرة أيضاً ، لكنها إستطاعت

أن تحقق - وبحق - وعن جداره ثوره فى نوعية البشر بتغيير قدراته ومواهبه وإبداعاته وابتكاراته ٠ ومن هنـــا دخلت هذه الدول السباق الإنسانى العالمى وهى أكثر قدرة وكفاءة ٠

نحن إن لم نعى ذلك فإن السباق الإنسانى العالمى القادم على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعيـــة والثقافية والفنية والفكرية والسياسية والديبلوماسية والإستراتيجية والأمنية والتقنية والمعلوماتية والبيئيـة ٠٠٠ لن يتحقق ما لم نبدأ فى الإعتراف بأن هناك مشاكل وقضايا ومعوقات تقف أمامها تمثل عقبات كؤود وعلى نحو حاكم وربما لا نريده أن يكون مستعصياً على الفهم ٠٠ ومن هنا فإن هذه الدراسة تبدأ المساهمة حواراً مع كل التمنى الذى نأمله لغد - ليس فقط أكثر إشراقاً - بل غد يؤمننا ضد غوائل الأيام لغولـلة معربدة نصبـت شباك فخاخها من حولنا فى كل صـوب وحدب ٠٠٠ والطـوق مـا زال بعيداً إلى حد كبير عن الإحكـام حتى الإختناق ٠٠٠ إن هذه الصفحات تقدم أنفاساً مازالت تنبض عقلاً وموضوعيه محاولة للتحليل العلمـى والرصد الأمين لكل ما هو مطلوب منا جميعاً - لا أن نفكر فيه فقط - ولكن لنعمل من أجله حتى لا نستبعد أو نستعبد ، فالصراع مازال فى بداياته ٠٠٠ وإنما يحكم العقلاء فطنتهم حتى لا نصبح هنوداً حمـراً للقـرن الحادى والعشرين ٠

" لكـى نواجـه تحديات القـرن ٢١ نحتاج إلى نوعـية جديـدة من البشر ، تستطيع أن تتعامل فى ظـل الثـورة المعرفية والمعلوماتية وثورة الاتصـالات ، ٠٠ وليـس التقليديـة " أسـامة البـاز - الأهـرام فى ١٩٩٨/١١/٧ ٠

" ٠٠٠ إذا أخذنا بقدر من التعميم ، نستطيع أن نقول أن الأغلبية مازالت حبيسة الماضى حتى تفكيرهـا فى المستقبل مبنى على خطوط كانت مطروحة فى الخمسينات أى فى عالم غير الذى نعيشـه الآن ٠٠ والحـل فى نظرى هو كثرة الأبحاث المستقبلية التى تعطى الحماس للناس ٠٠ "
اسماعيل صبرى عبد الله - الأهرام العربى ٢٠٠٠/٢/٢٦ ٠

" إن الزلازل لا تحدث فجأة ولا تنتهى بغته وإنما لها مقدمات وتعقبها توابع • فلا إستطاعت العولمـــه بكـــل تقدمها العلمى وإنجازها التكنولوجى أن ترصد العوامل الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسية • ولا نحن إســتطعنا فى عالمنا العربى والإسلامى أن ندرك أننا قد أهدرنا ثروات كبيرة وأنفقنا الوقت فيما لا ينفق فيه • لقد كانت أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها • صدمة أيقظت الكثيرين على واقعنا المؤلم وفجوتنا العلميـــة والتكنولوجيـــة والحضارية التى زادت من الإحساس بالعجز واليأس • فهل هذا هو مصير الحضارة المصرية القديمة والعربيـــة والإسلامية التى سادت هذا المكان وسجلته فى صحائف الزمن ؟ !

نحن فى مفترق طرق •• فما العمل ؟ ! هذا هو السؤال !!

حسين كامل بهاالدين - كتاب : مفترق الطرق - يناير ٢٠٠٣

# المحور الأول : التعليم والبطالـــة

## الفصل الأول : الجودة النوعية فى التعليم

قضية حاكمة وفريضة غائبه

أ.د. محمد عزت عبد الموجود

## الفصل الثانى : قصور التشغيل " البطالة "

وعلاقتها بجودة التعليم

أ.د. سيد عبد المقصود

# الفصل الأول

## الجودة النوعية فى التعليم
## قضية حاكمة وفريضة غائبة
## فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية

أ.د. محمد عزت عبد الموجود
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

## مقدمة

تستند هذه الدراسة الى مجموعة من المسلمات المستقرة فى أدبيات التربية والتنمية والتى تعتمد عليها فى تحليل مكونات القضية وهى بناء وتنمية قدرات الموارد البشرية من أجل توظيفها فى التنمية المستدامة لتحقيق معدلات عالية تصنع التقدم للمجتمع المصرى وتمكن الإنسان من التكيف مع التغير بثقة واقتدار ، والتعامل مع متطلبات الحياة فى القرن الحادى والعشرين وهو قرن ذاخر بالتحديات والتغيرات والصدمات بفعل الثورة الهائلة للمعلومات والمعلوماتية ، والتطور السريع فى حجم المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية ونلخص هذه المسلمات فى الآتى :-

أولا : أن المورد البشرى أضحى أهم مكون فى معادلة التنمية وهو الأكثر تأثيراً فى معدلات التنمية من المكون المادى ( رأس المال وأدوات الانتاج ) وهو صانع الثورة الصناعية الثالثة فى القرن العشرين - ثورة المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة والتقنيه ولهذا أصبحت قوة الأمم لا تقاس بعدد سكانها ، أو مساحة أرضها ، أو حجم جيشها • أو بما تملكه من ثروات طبيعية ولكن تقاس بما تملكه من عقول بشرية مبدعة ومنتجة للمعرفة وليس فقط مخترعة ومسترجعة لها ، لأنه " العقل إذا لم يبدع فليس بعقل ، ولا فرق بين حافظ لتراث أسلافه أو ناقل لإبداعات غيرة فكلاهما ينهل من ثقافة الذاكرة ولا يرد مورد الإبداع " الأمة القوية إذن هى الأمة العارفة التى تدرب عقول أبنائها على البحث والاستكشاف والاكتشاف والتخيل والتصور ، والابتكار وحل المشكلات وتسخير المعرفة وتوظيفها فى الإنتاج والتحديث والتطوير •

ثانيا : أن التعليم هو أهم مخصبات التنمية البشرية المستدامة ( تشمل المخصبات الأخرى الصحة والتغذية السليمة والبيئة النظيفة والعمل والحرية السياسية والاجتماعية ) وذلك لأن التعليم يؤثر تأثيراً مباشراً على جميع مكونات التنمية بل أن كفاءة الاستثمار فى أى قطاع من قطاعات التنمية تعتمد على كفاءة الاستثمار فى قطاع التعليم • ولسنا فى حاجة إلى سرد الدراسات التى أكدت على العلاقة العضوية بين مستوى التعليم من جهة ومعدلات الصحة والحياة وتحسين مستوى المعيشة والمحافظة على البيئة وتحقيق الديمقراطية والحرية السياسية والسلام الاجتماعى من جهة أخرى ولهذا اعتبر التعليم حقاً من حقوق الإنسان، وهو حق طبيعى يجب أن يترجم إلى فرص متكافئة ويجب إتاحته للجميع ولا يجب تقييده بأى شرط كما يجب أن تكون فرصه متكافئة بين الريف والحضر ، وبين الذكور والإناث ، وعلى الدولة أن تعمل على نشر التعليم الأساسي خاصة ، وتحسين نوعيته ، ومد زمن التمدرس حتى يتمكن التلاميذ من إتقان المهارات الأساسية والاحتفاظ بها حيث أن تسرب التلاميذ قبل إتقان المهارات الأساسية يؤدى إلى ارتدادهم إلى براثن الأمية ومن ثم لا يملكون القدرات والمهارات التى تساعدهم على الانخراط فى عالم الإنتاج ، فالإنتاجية ترتبط بمستوى التعلم وبمدى إتقان الأفراد للمهارات الحياتية والإنتاجية والمعرفة هى أساس أى مهارة ، وقد أدى التقدم العلمى التقنى إلى رفع الحد الأدنى للتمدرس وأصبح التعليم الثانوى تعليماً عاماً يجب أن لا يشعب أو ينوع أو يخصص وهو يمثل الجذع الثقافى المشترك لكل أفراد المجتمع ويمثل القاعدة الثقافية للدخول فى عالم التخصص والتدريب الفنى والمهني ، أن رفع مستوى

التعليم يجب أن يواكب دائماً ما يحدث فى عالم العمل والإنتاج ، ولم تعد القراءة والكتابة ومعرفة مبادئ الحساب كافية لإعداد عمالة منتجة لأن التقدم العلمى والتقنى جعل إتقان مستويات أعلى من العلوم والرياضيات وإجادة تقنيات الحاسوب واللغات الحديثة شرطاً أساسياً لبناء وتنمية القدرات البشرية .

ثالثا : أن التعليم المتميز هو الوسيلة الناجحة لبناء وتنمية طاقات وقدرات الموارد البشرية وأن الجودة النوعية فى التعليم هى المتطلب الرئيسى لكى يلعب التعليم هذا الدور الحاسم فى التنمية المستدامه بفعالية وكفاءة ومعنى ذلك أن مجرد وجود الهياكل التعليمية لا يكفى لتحقيق هذا الدور التنموى للتعليم إنما لابد من وجود نظام تعليمى يجتمع له منظومة متكاملة من الخصائص والمقومات نوردها بإيجاز شديد فى النقاط الآتية : -

- أن يكون النظام التعليمى مخططاً ويأخذ بمنهجية التخطيط الإستراتيجي المعتمد على الرؤى المستقبلية والمستند إلى أهداف وركائز استراتيجية طويلة المدى .

أن ترتبط أهداف التعليم بأهداف التنمية الشاملة وأن تدور حركتة فى فلك التنمية ، وأن تصدر مناهجه عن مضامين تنموية ، وأن لا تكون أنشطته عشوائية تستفيد منها خبرات الماضى ، وتقف عند التأمل فى مشكلات الحاضر ، ولابد أن يكون الإنسان هو محور العملية التعليمية وأن تكون تنمية قدراته المبدعة هى جل اهتمامها .

- أن يكون تطوير النظام التعليمى عملية مستمرة وليست نشاطا متقطعاً أو حدثا موسمياً ، وأن يكون التطوير شاملاً لجميع عناصر العملية التعليمية من مدخلات وعمليات من أجل تحسين المخرجات ، ولابد أن يتحرك تطوير التعليم حركة دائرية **Cyclical** وليست خطية وتبدأ بالتشخيص والتقويم ثم التخطيط والتطوير ثم المتابعة والتقويم وإعادة التطوير .
- أن يعتمد تطوير التعليم على بنية مؤسسية وتكون له آليات فنيه قوية مختلفة فى أجهزة التخطيط ، والتقويم المؤسسي وبناء وتطوير المناهج ، والبحث والإنماء ، والتدريب والتأهيل ، على أن تعمل هذه البنية البحثية فى تناغم وانسجام .
- أن يكون التطوير من القاعدة إلى القمة وأن تكون المدرسة هى نواة التطوير لان تطوير التعليم يشرق من عيون التلاميذ ولا يخرج من مكاتب الوزراء ..
- أن الكثير من جهود التطوير تذهب أدراج الرياح لعدم مشاركة الطلاب والمعلمين والمديرين فى تخطيطها وتنفيذها .
- أن تتبنى الإدارة العليا للتعليم منهجية الإدارة بالأداء **Performance oriented management** وأن تسود فيها الشفافية وتحمل المسئولية وقبول المساءلة والبعد عن أوتوقراطيه الإدارة ، وديكتاتورية القرار ، ولابد من تحول استراتيجى فى الثقافة المؤسسية من الإدارة الصورية إلى الإدارة الاستراتيجية ومن الأقوال إلى الأفعال وأن تتأكد الإدارة المسئولة عن قطاع التعليم من أنها تتحرك وفقا لأهداف استراتيجية طويلة المدى ، والتى تكون لها رؤية عقلانية مستقبلية وأن تؤمن بديمقراطية الحوار واتساع

قـــاعدة المشاركة فى صناعـــة القرار ، وتتأكد أنها تفعل ما يجب أن تفعله وأنها تفعله بثقـــة وكفـــاءة واقتدار ٠

- أن تخطيط وإدارة وتطوير التعليم شأن مجتمعى ومن ثم لابد من اتساع قاعدة المشاركة فى إدارة شئون التعليم ، ويخطئ من يظن أن الشأن التعليمى تخصص بيداجوجى ومن ثم فإن تطوير التعليم ينفرد بـــه التربويون ويصير حكراً عليهم ، إن قرار التعليم كقرار الحرب الذى لا يترك للعسكريين وحدهـــم ومن ثم فقرار التعليم لا يترك للتربويين وحدهم ، وقد أدرك السياسيون العلاقة الوثيقة بين التعليـــم والأمن القومى وعلاقة التعليم بالسلام والتماسك الاجتماعى كما أدرك الاقتصـــاديون دور التعليـــم الحاسم فى التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الناتج المحلى الاجمالى GDP كما أدرك خبراء الصناعـــة دور التعليم فى تطوير الصناعة والتكنولوجيا وتطوير أساليب ووسائل الانتاج وزيادة معدلاته من خلال توظيف البحث التطبيقى فى حل مشكلات الانتاج ويصدق نفس القول على سائر القطاعات التنموية الأخرى التى تتكون مدخلاتها من القوى العاملة من المنتج التعليمى ٠
- أن مراحل التعليم تمثل حلقات متكاملة تؤثر وتتأثر بعضها بالأخرى ولابد من التنســـيق والتعـــاون والتكامل بين هذه المراحل حتى يزداد المردود التنموى من النظام التعليمى ٠

رابعا : أن الجودة النوعية فى التعليم هى مفتاح جودة الحياة ذاتها لان التعليم لصيق الصلة بكل جوانب الحيـــاة بل أن كفاءة الاستثمار فى أى قطاع من قطاعات التنمية تعتمد على كفاءة الاستثمار فى قطاع التعليم ، والمعرفة كما أشرنا هى بضاعة ومضمون المؤسسة التعليمية تكتشفها من خلال البحث العلمى ، وتثريها مـــن خـــلال التدريس ، وتوظيفها من خلال التطبيق والاستخدام ، كما أن ما يقوم به التعليم العالى الجامعى والفنى مـــن إعداد للقوى العامله بمختلف مستوياتها وتخصصاتها ، وما تقوم به مراكز البحث العلمى من نقل للتكنولوجيـــا وتوطين لها وتطوير لها ، وتحسين لعمليات وأساليب وأدوار الإنتاج كل هذا وغيرة من أنشطة قطاع التعليـــم يؤدى إلى تحسين نوعية الحياة ، وتوفير مستويات معيشية أفضل ٠

## ١.١ . تعريف الجودة النوعية

هى القيمة المضافة لتحصيل التلميذ نتيجة لوجوده فى مدرسة ما وهى محصلة لتفاعل مجموعـــة مـــن المدخلات والعمليات المدرسية وهى تقاس بثلاثة مقاييس ٠

أ – تقرير التباين المباشر فى تحصيل التلاميذ من مدرسة إلى أخرى ٠

ب – تأثيرها فى قرار التلميذ فى أن يتعلم أو لا يتعلم ٠

ج – منهجية تحصيل التلاميذ إذا ما التحقوا بمدرستين أو ثلاثة أو أكثر يفترض فى التعريف على أن التحصيل يعتمد فقط على المدخلات المدرسية مـــع افتـــراض تثبيـــت المدخـــلات الاجتماعية وغير المدرسية ٠

ما الفرق الذى تحدثه المدرسة س عن المدرسة ص فى تحصيل التلميذ ، وما أثر المدرسة س فى بنـــاء التلميذ طوال فترة الدراسة ؟ ٠

الجودة النوعية دالة خطيه تعامل التحصيل على أنه المتغير المعتمد والمتغيرات المدرسية على أنها المتغير المستقل الذى تحركه لتزيد من تأثيرها – هناك متغيرات وسيطة ومتداخلة ( كلفة الفرص البديلة ) كأن تأتى للتلميذ فرصة للعمل ويترك المدرسة ٠

ماذا يحدث إذا أنعدمت أو ضعفت الجودة النوعية فى التعليم ، ينتج عن ذلك عدة فجوات تزيد من المسافة بين التخلف والتقدم كما نلاحظ تأثيرها فى نوعية الحياة لدى سكان الشمال والجنوب أو بين الدول المتقدمة والدول النامية ومن هذه الفجوات :

- فجوة المعرفة **Knowledge Gap** حيث لا يستطيع المتعلمون استكشاف المعرفة واكتشافها والإضافة إليها ٠
- فجوة التعليم **Education Gap** وتقاس بمعدلات الاستيعاب فى الفئات العمريه المختلفة ، ونسبة الأمية ، ومعدلات إكمال الدراسة والاستمرار فيها ٠
- فجوَة الكفاءة **Efficiency Gap** أو فجوة التمدرس ٠
- فجوة التكافؤ **Equity Gap** وهى تعكس تبايناً فى حجم ونوع الفرص التعليمية المتاحة ٠
- فجوة التكنولوجيا وهى تعكس ضعف القدرة على توظيف المعرفة والتقنية وتسخيرهما فى حل مشكلات الحياة وتحسين نوعية الحياة ٠
- فجوة التمويل وقد كان ينظر للتعليم فى الوطن العربى إلى وقت قريب على أنه قطاع هش لا يحظى بأولوية متقدمة فى أولويات الإستثمار ٠
- فجوة المناسبة **Relevancy gap** لأن التعليم كان ولا يزال يخطط تخطيطاً مركزياً بمعزل عن المستفيدين منه ولا يلبى حاجات التلاميذ ، وما يحدث فى الميدان يختلف كثيراً عما يحدث فى مراكز صناعة القرار أو مراكز تطوير المناهج والسياسات التعليمية ٠
- فجوة التقوقع وإدعاء الخصوصية للنظام التعليمى ٠

## ١ . ٢ . لماذا الاهتمام بالجودة النوعية فى التعليم ؟

وإذا كان تحسين التعليم وتطويره والاهتمام بجودته النوعية يبدو ضرورة فى كل العصور إلا أنه يصبح حتمية فى عصر العولمة والاقتصاد الكونى لأنه عصر تكون السيادة فيه للعقل وقدراته المبدعة وتكون الغلبه فيه للأمة المالكة للطاقات البشرية ذات القدرات الإنتاجية العالية كما والراقية نوعاً ، ولأن الإنسان هو صانع المعرفة ووسيلة التنمية وهدفها معاً لذلك أصبح من الأهمية بمكان إحداث نقلة نوعية فى النظام التعليمى بجميع عناصره ومحاورة ولابد من نقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم ولابد من التحول من الأسلوب المركزى التسلطي فى إدارة التعليم إلى أسلوب مرن ولا مركزى يرى فى المدرسة الوحدة الأساسية للتطوير ويسلم بذكاء العاملين فيها والقائمين عليها حتى تتحقق الإدارة الذاتية للمدرسة Self Management ٠

وإذا كان المورد البشرى طاقه Energy فقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP فى تقاريره السنوية عن التنمية البشرية التى بدأ صدورها منذ مطلع التسعينات من القرن الماضى خمسة مخصبات Energizers لهذه الطاقة وهى التعليم ، والصحة والتغذية ، والبيئة النظيفة ، والتوظيف أو العمالة ، والحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واعتبر التعليم هو أهم هذه المخصبات وهو المحرك الرئيسى لها جميعا ، أن تحسين المستوى الصحى للأفراد ، وتحسين ظروف البيئة ، وتعميق مفاهيم الحرية ، وإيجاد العمل وتحسين غذاء الإنسان كل ذلك يتأثر بنوعية التعليم وتحسين مستواه وتجديد محتواه .

إننا نعتبر التعليم الجيد هو قنطرة العبور من التخلف إلى التقدم ، وهو الجواد الذى نتنافس به ونراهن عليه فى حلبه السباق فى عصر الاقتصاد الكونى ، وهو بطاقة العضوية لدخول نادى الدول المتقدمة فى عصر العولمة وهو الحزام الواقى ضد تميع الثقافة وضياع الهوية .

ومن أهم الأسباب التى تدعونا للاهتمام بموضوع الجودة النوعية للتعليم تلك العلاقه الوثيقة والمتبادلة بين التعليم والتنمية وبين التعليم ومعدلات النمو الاقتصادى وتقليل معدلات الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد وتزيد هذه العلا قه طردا كلما تحسنت الجودة النوعية للتعليم أى كلما تحسن المنتج التعليمى وتحسنت قدراته الإنتاجية ومهاراته الحياتية .

ومن المعروف فى أدبيات التنمية أن الدول العربية تصرف على التعليم معدلات أعلى كنسبه من دخلها الإجمالي مقارنه بالدول النامية والصناعية أيضا ( باستثناء دول شرق آسيا ) إلا أن الناتج من هذا الصرف على التعليم جاء سالبا وبدى تأثير التعليم على التنمية تأثيرا هامشيا لا يوازى أو يكافئ المنصرف عليه مما خلق ظاهرة محيره للاقتصاديين وتم طرحها فى عدد من الدراسات من أهمها دراسة El Erian , Heffling , and Pegs (١٩٩٨) [1] وبدأت الفروض تطرح لفهم الظاهرة : فمن قائل أن السبب فى الناتج السلبى يرجع إلى :

- ضعف الجودة النوعية فى التعليم وأن المنصرف على التعليم لم يذهب إلى حيث يجب .
- ضعف دافعية الإنجاز لدى الأفراد خاصة بين مواطنى الدول صاحبة الفائض فى رأس المال Capital surplus countries حيث لا ينظر للتعليم على أنه وسيله للحراك الاجتماعى والاقتصادى للأفراد .
- تشوهات هيكليه فى سوق العمل منها :
  - سوق حكومية تعتمد على عمالة الياقة البيضاء White colar labor .
  - قطاع خاص غير منظم ويسعى للكسب فقط .

---

(١) قام صندوق النقد العربى ( الإمارات ) بالتعاون مع الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( الكويت ) وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى بتنظيم الندوة السنوية العاشرة حول موضوع تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى فى البلدان العربية وذلك فى الفترة من ٢١ – ٢٢ فبراير ١٩٩٨ فى مدينة أبو ظبي وتم فى هذه الندوة طرح قضية دور التعليم فى النمو الاقتصادى فى الدول العربية وأسباب ضعف وانحسار هذا الدور

- سوق لا يوفر فرص عمل للمرأة مكافئه للفرص المتاحة للرجل أو مكافئه لفرص التعليم المتاحة لها مما يسبب خللا فى موازين العرض والطلب ، ومما يزيد من حدة هذه القضية .
- شيوع بعض القيم الاجتماعية المعاكسة لدخول المرأة سوق العمل أو المعقدة لحرية اختيار فرص العمل بين النساء .
- سوق تقليدى لا يأخذ بناصية التكنولوجيا المتطورة .
- سوق لا يزال يخطط تخطيطاً مركزياً فى عصر اقتصاديات السوق المفتوح .

• تشوهات هيكلية فى بنية الأنظمة التعليمية العربية ومن أهم هذه التشوهات :

- التوسع الرأسى مما يجعل إتقان المهارات وبناء القدرات مرتبطا بعدد سنوات الدراسة .
- الارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة **Certificate Bound** التى تمنح نتيجة لإكمال سنوات دراسية معينة وليس بالضرورة لإتقان كفايات **Competencies** معينة .
- الإعتماد على الاختبارات اللفظية **Examination Bound** لتقويم نتائج التعلم ومنتجاته .
- تكريس قدرات الحفظ والاستظهار لاجتياز الاختبارات اللفظية وهذا لا يعنى إتقان المهارات الحياتية أو مهارات العمل .
- تسعير الشهادات أى ربط الأجر بما" يعلم " الإنسان ليس بما " يعمل " .
- انحصار العملية التعليمية فى المستويات الدنيا من التفكير التى تخدم ملكة التذكر وتساعد على اجتياز الاختبارات اللفظية ومن هنا شاعت أمراض تعليمية كثيرة كافرازات لهذه الظاهرة منها الدروس الخصوصية ، والغش ، وضعف روح المبادرة ، والتدريس للمتوسطين . وإغفال الفروق الفردية وإهمال المستويات العليا للتفكير كالتفكير الابداعى ، والتفكير الناقد والقدرة على التحليل والتخيل والمبادرة واتخاذ القرار .
- ضعف روح ، المنافسة بين المتعلمين لأن الإدارة التعليمية تحرص على أن يأتى الامتحان فى مستوى التلاميذ المتوسطين " و " من الكتاب المقرر" وأن " تقدير الدرجات يكون فى صالح الطلاب " .
- التوظيف المضمون - الذى يسود فى معظم الدول العربية خاصة فى القطاع الحكومى والعام وفى أروقة الخدمة المدنية التى لا تحتاج إلى مهارات عمل معقدة ولا يرتبط الأجر فيها بمعدات الانجاز والاستحقاق **Merit Pay** .
- شيوع طرق التدريس المباشرة التى تلغى إيجابية المتعلم وترى دورة فى العملية التعليمية دوراً سالبا فهو يستقبل ولا يرسل ويأخذ ولا يعطى لأن المعلم هو سيد الموقف وهو " حجر الزاوية " فى العملية التعليمية وهو حامل مفاتيح المعرفة ومثل هذه الممارسات قد عفا عليها الزمن لأن المتعلم هو صاحب قرار التعلم أو اللا تعلم ، والمناهج الدراسية لا يجب أن تمثل حدود معرفته كما يجب أن لا تمثل أسوار المدرسة مكان تعلمه ، أن هناك ثورة شاملة فى فلسفة التعليم وأهدافه ومناهجه وبرامجه وأساليبه وطرائقه وتؤكد هذه الثورة على إيجابية المتعلم وذاتيته وأنه بؤرة الإرتكاز فى العملية التعليمية وأن يأتى للمدرسة ليس من أجل اكتساب المعرفة **Knoweledge**

Knowledge Discovery and Acquisition ولكن من أجل اكتشافها وبنائها construction وعلينا أن نقدم له فرص التعلم وليس مادته ونساعده على أن يتعلم كيف يتعلم وكيف يستمر متعلما مدى الحياة ، وأن وظيفة المعرفة التى يكتشفها ليست فى إختزانها وإنما فى تطبيقها وتسخيرها لحل المشكلات والعمل والانتاج ٠

- انفصام واضح بين رسالة المدرسة ومتطلبات الحياة الحاضرة والمستقبلية ، فالمدرسة التى تكرس جل أنشطتها للتعلم اللفظى – ولا أقول النظرى – والتى تقدم للمتعلمين خبرات قديمة من صنع الماضى لا يمكنها أن تعد الانسان لحياة المستقبل وتمكنه من التكيف مع التغير بل المساهمة فى صياغة المستقبل والتخطيط له والمشاركة فى أحداث التغير ، كما أنها لا تكون بيئة صالحة للإعداد لحياة المواطنه وما تتطلبه من معارف وقيم ومهارات مدنية تساعد المتعلم على التعامل مع مؤسسات المجتمع ، وإدراك النظام القيمى ، والمحافظة على الذاتية الثقافية لأمته لأن مدرسة اليوم هى معامل للمواطنة عليها أن تمكن المتعلم من إتقان المهارات الحياتية ، وكذلك مهارات العمل والإنتاج ٠

وكل هذه التشوهات فى بيئة وبنية النظام التعليمى هى من تداعيات ضعف الجودة النوعية وعدم الإلتفات إلى عناصر التميز التى تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للنظام التعليمى وتزيد من إنتاجيته الاقتصادية وعائداته الاجتماعية والثقافية ، وتزيد من تأثير فعالية التعليم فى تسريع عمليات وأنشطة التنمية البشرية المستدامة وكما أنحنا من قبل فإن عناصر التميز الرئيسية فى مدخلات **Inputs** وعمليات Processes النظام التعليمى التى تتفاعل فيما بينها لتشكيل المخرجات **Outputs** تتضمن :

- الأهداف التى يسعى النظام التعليمى لتحقيقها وهى أهداف استراتيجية طويلة المدى ترتبط برؤية عقلانية تحدد الحركة المستقبلية للنظام التعليمى وترسم له صورة النجاح إلى ما سيكون عليه النظام التعليمى فى المستقبل وما يجب أن يكون عليه ٠
- المناهج الدراسية وطرق التدريس وتكنولوجيا وأنظمة التعليم وهى المسئولة عن تخطيط وتنظيم الفرص التعليمية كما تشمل طرق واستراتيجيات التعليم والأساليب والأدوات والتقنيات المستخدمة لذلك ومدى تقريرها لتسمح بتحقيق الفروق الفردية للمتعلمين وتمكينهم من تحقيق ذواتهم ، وإشباع ميولهم وإتقان مهارات التعلم الذاتى والمستمر ، وإرشادهم إلى مصادر المعرفة وتوفير البرمجيات اللازمة لاستكشاف المعرفة واكتشافها ، وبعبارة موجزة تكون المدرسة بيئة صالحة للتعلم وبناء إنسان جديد قادر على التكيف مع التغير والتعامل مع المستقبل بثقة وإقتدار كما يكون متقنا للمهارات والقدرات التى تمكنه من التنافس فى عالم الاقتصاد الكونى ٠
- كفايات المعلمين والمديرين التى تمكنهم من أداء أدوارهم الجديدة والمتغيرة والتى حدثت بفعل التطور المعرفى والتقنى والتقدم البحثى فتغير دو المعلم من الدور التسلطى القهرى الذى كان يجعله بؤرة الارتكاز فى العملية التعليمية إلى دور إرشادي واستشاري يتناسب مع مرحلة التعلم الالكترونى E-Learning كما تحول دور مدير المدرسة تحولا استراتيجيا وانتقلت الإدارة المدرسية من الإدارة التسييريه

البيروقراطية إلى الإدارة الاستراتيجية القيادية وزاد أهمية دور مدير المدرسة فى التعامل مع الأهداف أكثر من تعامله مع الأشياء ، كما زاد دوره الإشرافي على سير العملية التعليمية وتحمل المسئولية وقبول المساءلة وإدارة الجودة الشاملة .

- عمليات وأساليب وأدوات التقويم التربوى لقياس مدى تحقق الأهداف المنشودة ، ويعتبر عنصر التقويم من أهم عناصر الجودة النوعية إذ من خلاله يمكن الحكم على نتائج التعلم ونواتجه كماً وكيفاً ، كما يمكن الحكم على مدى بناء وتنمية القدرات والمهارات لدى المتعلمين ومعرفة مدى إتقانهم لمهارات التعلم الذاتى والمستمر ، والمهارات الحياتية اللازمة للعمل والإنتاجية ، والقيم والمهارات المدنية اللازمة للتعامل مع مؤسسات المجتمع وممارسة المواطنة الصالحة ، وقد حدثت تطورات هائلة فى مجال التقويم سواء من حيث العمليات أو الأساليب أو الأدوات ، ولم يعد التقويم قاصراً على اختبارات الورقة والقلم **Paper and Pencil Tests** التى تقيس قدرة المتعلم على استرجاع المعلومات وهى اختبارات تنحاز دوماً للمتفوقين فى الذكاء اللفظى **Verbal Intelligence** عامة وفى قدرة التذكر **Memorization** خاصة ، وشاع استخدام أنواع عديدة من الاختبارات منها ما يقيس الاستعداد ، ومنها ما يقيس الميول والاتجاهات ، ومنها الاختبارات التشخيصيه التى تعيش مشكلات التعلم ، كما تحولنا من الاختبارات التى يضعها المعلم **Teacher Made Tests** إلى بنوك الأسئلة **Item Banking** ومن الاختبارات الفردية إلى الاختبارات القياسيه **Bench Marked Tests** ومن الاختبارات مرجعية المعيار **Norm Referenced** إلى الاختبارات مرجعية المقياس **Criterion Referenced** ، ولم يعد مفهوم التقويم منتهياً **Terminal** ولكنه مفهوم مستمر **Continuous** وعندما ظهرت حركة الكفايات **Competencies** فى تعميم المناهج صاحبها اتجاه المستويات **Standards** لقياس الكفايات .. وكل هذا يعنى أن علم التقويم خطى خطوات واسعة تساعدنا على تحقيق قياسات دقيقة للمهارات والقدرات البشريه لدى مخرجات النظام التعليمى .

وإذا كانت هذه العناصر الأساسية تمثل الأضلاع الأربعة للعملية التعليمية وتمثل مفاتيح ومؤشرات الجودة النوعية فإن تفعيلها يقتضى وجود آليات هامة لعل فى مقدمتها :

- الإدارة الواعية بالمتغيرات العالميه والإقليمية والمحليه والمدركة للإطار القيمى الذى تعمل من خلاله المؤسسة التعليمية .
- المشاركة المجتمعية فى تخطيط وإدارة وتمويل شئون التعليم لأن التعليم شأن مجتمعى .
- السياسات الواضحة والمستقرة والمنبثقة من رؤى مستقبلية وأهداف استراتيجية طويلة المدى .
- لا مركزية التنفيذ وإعطاء المدارس درجة كبيرة من المرونه لإدارة شئونها وصولاً إلى الإدارة التعليمية الذاتيه **Self management** .
- وجود الآليات المتخصصة لتخطيط وقيادة أنشطة التطوير فى عناصر الجودة النوعية مع اعطائها جزئية الحركة وحق المبادرة ومن هذه الآليات مراكز البحوث التربوية ، مراكز التدريب المستمر ، وحدات